



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

الكباريتي: لإعادة النظر بقرار وقف العمل باتفاقية التجارة الحرة مع تركيا

دعا رئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل الكباريتي الحكومة إلى "إعادة النظر بقرار وقف العمل باتفاقية التجارة الحرة مع تركيا ومراعاة مصلحة الاقتصاد الوطني الكلية وحمايته"، مؤكداً أنّ "القطاع التجاري كان يأمل أن تعمل الحكومة على إعادة دراسة الاتفاقية بتأن، لتحقيق مصلحة كل الأطراف وبما يتوافق مع مصلحة كل القطاعات الاقتصادية"، موضحاً أنّ "الجميع يقف مع الصناعة الوطنية ويدعم تنافسيتها ويروج منتجاتها سواء داخل أو خارج المملكة".

وقال: "إنّ إلغاء الاتفاقية يعني إلحاق الضرر الفادح بالتجار والشركات الحاصلين على وكالات بموجبها، ومن هذا المنطلق لا بدّ من ضرورة الوصول إلى تفاهات مع الحكومة التركية بشأنها وبخاصة ما يتعلق بالقوائم السلبية".



الشركات التركية حسبما يتوافق مع بنودها، مؤكداً أن الاتفاقية انطوت على إيجابيات تخدم الاقتصاد الوطني والمستهلكين".
المصدر (غرفة تجارة الأردن، بتصرف)

واعتبر أنّ "العديد من القطاعات التجارية ستأثر كثيراً بقرار إلغاء الاتفاقية الذي جاء دون سابق انذار كونها أقامت استثماراتها وتعاملاتها وتوكيلاتهما واتفاقياتها وأعمالها مع

اتحاد الغرف الخليجية يضع خارطة طريق لتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية

استضاف مجلس الغرف السعودية الاجتماع الـ (50) لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، برئاسة رئيس اتحاد الغرف الخليجية ورئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، محمد ثاني مرشد الرميثي.

وتم خلال الاجتماع التصديق على محضر الاجتماع الـ (49) لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب متابعة قرارات الاجتماع الـ (49) لمجلس الاتحاد وتوصيات الاجتماع (41) للجنة القيادات التنفيذية، إضافة إلى اللقاء المشترك الدوري مع اصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة بدول المجلس بالكويت، والتحضير للاجتماع القادم الـ (51) لمجلس الاتحاد في ديسمبر (كانون الأول) القادم.

كما تم التطرق إلى عددٍ من الموضوعات المتعلقة بالقطاع الخاص الخليجي وتعزيز



دوره في التنمية الاقتصادية، وتسريع تنفيذ مشاريع الوحدة الاقتصادية، وإزالة معوقات التجارة البينية وتعزيز المزايا التنافسية وجذب الاستثمار الأجنبي، وتطوير قطاعات جديدة وتبني إصلاحات استثمارية جديدة، فضلاً عن استكمال مسيرة التكامل الاقتصادي

والسوق الخليجية المشتركة، إلى جانب بحث المستجدات الاقتصادية بالأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي منها اخر التطورات حول برج الاتحاد، والميزانية العامة والحسابات الختامية.
المصدر (مجلس الغرف السعودية، بتصرف)

■ ارتفاع احتياطي الإمارات من العملات الأجنبية



ارتفع صافي احتياطات دولة الإمارات العربية المتحدة من العملات الأجنبية خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي بنسبة 22.4 في المئة، إلى 401.84 مليار درهم مع نهاية سبتمبر (أيلول) الماضي منها 325.06 مليار درهم صافي احتياطات لدى المصرف المركزي، و76.77 مليار درهم لدى البنوك. في حين تراجعت موجودات المركزي من الذهب خلال الفترة بنسبة 8.6 في المئة إلى 1.053 مليار درهم. وشهد سوق التمويل المحلي للمقيمين نمواً خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي 3.0% ليصل إلى 1.496 ترليون درهم، واستأثر قطاع قروض وتمويلات الأفراد لأغراض استهلاكية على الحصة الأكبر بقيمة 329.99 مليار درهم مع نهاية سبتمبر الماضي بنمو نسبته 1.03% منذ بداية العام، كما ارتفع حجم قروض الأفراد لأغراض تجارية خلال الفترة 4.96% إلى 83.96 مليار درهم. وشهد تمويل قطاع العقار والإنشاءات نمواً بنسبة 2.29% (زيادة مقدارها 6.854

بillion درهم) خلال الفترة ليصل إلى 304.98 مليار درهم مع نهاية سبتمبر الماضي.
المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

■ المغرب تتوقع عجزاً 3.3% نهاية 2019



حذرت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني الحكومة المغربية من صعوبة تحقيق الأهداف المالية بخفض حجم ديون الخزينة إلى 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020، ارتباطاً بتوقعات موازنة 2019 المعروضة للنقاش أمام البرلمان، والتي تقدر بـ 443 بليون درهم (48 بليون دولار). ووفقاً للوكالة فإن وتيرة معالجة العجز الضريبي في الحسابات الماكرو اقتصادية تبدو بطيئة خلال السنوات الثلاث المقبلة، نظراً إلى تواضع النمو والحاجة إلى التمويل للنفقات الاجتماعية في الموازنات المقبلة. وتوقعت أن يرتفع معدل مديونية الخزينة إلى 67 في المئة بدلاً من أن ينخفض، كما كان مخططاً مع صندوق النقد الدولي في المراجعة السنوية الأخيرة. وكشفت الوكالة عن أنّ الاقتصاد المغربي سيمر بمرحلة صعبة في الفترة المقبلة بسبب انخفاض الدعم المالي الخارجي، وانخفاض الإيرادات الضريبية للخزينة، وضعف تمويل الشركات. وفي هذا الإطار شدد وزير المال والاقتصاد المغربي محمد بوشعوب،

على أنّ "عجز الموازنة سينحصر في حدود 3.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2019، وهي النسبة المتفق عليها مع المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الذي طلبت منه الرباط خطأً ائتمانياً وقائماً جديداً لمواجهة تحولات الأسواق الدولية، خصوصاً أسعار النفط والفائدة على القروض".
المصدر (صحيفة الحياة، بتصرف)

■ زيادة حجم الصادرات المصرية 13 في المئة



أظهر تقرير صادر عن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات المصرية، حول مؤشرات أداء التجارة الخارجية غير البترولية لمصر خلال الفترة من كانون الثاني (يناير) وحتى أيلول (سبتمبر) من العام الجاري، تحقيق معدلات التبادل التجاري زيادة ملموسة بلغت 13% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2017، حيث سجلت 67 مليار و630 مليون دولار مقابل 59 مليار و822 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بفارق 7 مليار و8.8 مليون دولار. ووفقاً للتقرير حققت الصادرات المصرية خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري نسبة زيادة قدرها 11% حيث بلغت 18 مليار و514 مليون دولار مقابل 16 مليار و605 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بفارق مليار و909 مليون دولار. في المقابل حققت الواردات نسبة زيادة قدرها 14 في المئة حيث بلغت

49 مليار و116 مليون دولار، مقارنة بـ 43 مليار و217 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام 2017 المنصرم، أي بفارق 5 مليار و899 مليون دولار.
المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)